14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
www.14october.com
الاحد - 25 أغسطس2013م - العدد 15849

قضايا وحوادث

إشراف / ياسمين أحمد علي

سـرقة من داخـل منـزل

ابلغ شرطة المدارة (ع ، ع) العمر 57 عاما يسكن في المدارة عن قيام مجهولين بالدخول إلى منزل عن طريق القفز من فوق سورالحوش وكسر قفل باب المنزل وسرقة أربعة شوالي ذهب عيار 21 بمبلغ وقدره (مائة ألف ريال عندما كان هو وأسرته خارج المنزل.
وتم قيد البلاغ من قبل الشرطة والأدلة الجنائية والمعاينة والتصوير وتم نشر أفراد البحث للتحري عن الجناة ولا تزال المتابعة مستمرة.

شجار يـؤدى إلـى قتـل

وقع شجار بين أخوين الأول يدعى (ز ، أ ، ن) لعمر 48 عاماً والثاني يدعى (ع ، أ ن) العمر 35 عاماً في منزلهما نتيجة مشاكل أسرية ، حيث قام (ع) بقتل أخيه (ز) بإطلاق ثلاث طلقات نارية بالصدر والرأس من مسدسه ولاذ بالفرار وتم نقل الجثة إلى مستشفى الجمهورية من قبل شرطة الشيخ عثمان.

في أول حديث صحفي له بعد محاولة اغتياله.. مدير أمن محافظة ذمار لـ 14 أكتوبر :

محاولة اغتيالي هي نتيجة لضبط أخطر عصابة في ذمار كانت تمارس القتل والسلب والسرقة والتقطع

أكد مدير أمن محافظة ذمار العميد الركن / عبدالكريم عبدالواحد العديني، أن محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها مؤخراً بمدينة ذمار جاءت نتيجة لرفضه الإفراج عن أخطر عصابة في المحافظة تمارس مختلف الجرائم الجنائية منذ (15) عاما بعد أن تمكن الأمن من القبض عليها مؤخراً، مما أدى إلى تضرر شخصيات قبلية نافذة حاولت الوصول إليه والتخلص منه بعد رفضه مطالبهم غير المسئولة وغير القانونية بالإفراج عن تلك العصابة الإجرامية، حد قوله.

وفي حوار صحفي لـ (14اكتوبر) اتهم مدير أمن محافظة ذمار مكتب أراضي وعقارات الدولة ومكتب الأوقاف والإرشاد بالوقوف وراء مشاكل الأراضي في المحافظة والتسبب في ظاهرة السطو على الأراضي وأعمال القتل الناتجة عنها لعدم توافقهما في تحديد أراضي كل منهما.

› لقاء /عبدالسلام النهاري

وفي سياق حديثه عن القضايا الأمنية المتعددة في وأهمها ظاهرة انتشار السلاح والمسلحين بالمحافظة، قال العديني إن اللجوء للأعراف والتقاليد القبلية هي الحل الوحيد حاليا للحد من ظاهرة انتشار السلاح والمسلحين في المدينة نظراً لوجود ثغرات في القانون وعدم وجود نص صريح يسمح للأجهزة الأمنية بمصادرة السلاح على الذين يحملونه، إضافة لعدم وجود قانون يحمي الجندي أثناء أداء واجبه وهذا يشكل عائقاً كبيراً أمام الأمن في القيام بمهامه، حيث قال أن هناك عدداً من الجنود يقبعون في السجون وصدرت بحقهم أحكام بالإعدام وهم في مهمات رسمية وينفذون أوامر قهرية وقضائية.. فإلى تفاصيل الحوار؟.

■ نبدأ من آخر التطورات الأمنية بمحافظة ذمار والانفلات الأمني غير المسبوق حد وصف المتابعين.. هل لك أن تفسر لنا هذا الانفلات وإطلاعنا على الوضع الأمني حالياً وبشفافية..خاصة بعد محاولة اغتيالكم مؤخراً؟

■■ نعم لقد تم محاولة اغتيالي ولكنني لم أصب بأي أذى والحمد لله رب العالمين وكانت محاولة فاشلة نريد توضيحها للرأي العام بأنها جاءت نتيجة لأننا قمنا بضبط أخطر عصابة موجودة في ذمار للتقطع والنهب والسلب والسرقة وقتل الناس.. هذه العصابة المكونة من عدة أشخاص تم ضبط أربعة منهم وعلى رأسهم رئيس العصابة الذي يدعى (فيصل اللذع) هذا الرجل الذي لم يستطع الأمن خلال ما يقارب (15) عاما في البحث عنه من الوصول إليه، ونحن الحمد لله وبعون الله وتعاون المواطنين الشرفاء الذين يقومون بالإبلاغ استطعنا أن نضبط هذه الشخصية وبعضاً من عصابته وهذه الشخصية معروفة بجرائمها وبأفعالها غير المسئولة.. ونتيجة لضبط هذه العناصر تضررت بعض الشخصيات من هذا الضبط وحاولوا الوصول إلينا على أساس طلب الإفراج عن تلك العناصر بطريقة غير مسئولة وغير قانونية، فلما رفضنا ذلك وقلنا لابد من أن يصلوا إلى النيابة والمحكمة وهي من تقرر الإفراج من عدمه.. حاولوا الوصول إلينا بمحاولة اغتيالنا بطريقة إجرامية.

■ كيف تمت محاولة الاغتيال وكيف نجوت منها؟ ومن هذه الجهة أو الشخصيات التي تضررت وحاولت الوصول إليك واغتيالك؟

■■ حدثت المحاولة عندما ما كنا عائدين لمنزلنا من مقر عملنا بإدارة أمن المحافظة وبالتحديد في خط الدائري الغربي جوار الاستاد الرياضي عندما نصب قبليون كميناً مسلحاً مكوناً من ثلاث سيارات فباشرونا بإطلاق وابل من الأعيرة النارية أخترقت سيارتي والطقم الأمني الذي كان يرافقني وبقدرة الله تمكنا من الهروب بأقصى سرعة ممكنة من مكان الجريمة والإفلات منهم وتمكنا من النجاة بفضل الله ولم نصب بأي أذى والحمد لله.

■ ومن هذه الجهة أو الشخصيات التي تضررت وحاولت الوصول إليك واغتيالك؟

■■ شيخ قبلي يدعى (محمد حسين المقدشي) وأفراده وقد تم ضبطه في نفس اليوم وتسليمه للأجهزة الأمنية.

■ لكن هناك من يقول أن عليكم ضغوطات ووساطات لإقناعكم بالقبول بالحكم.. والعفو عمن حاول اغتيالكم؟

لن تقبل الدولة مطلقاً في أي موضوع حصل لها من هذا النوع، ولأننا دولة ومعنا نظام وقانون يحمي الناس جميعاً .. فلا يمكن أن يحصل تحكيم أو تنازل أو تفويض لأي شخص وهناك لجنة أمنية موجودة بالمحافظة هي التي تقرر وتنفذ وهي التي تعمل كل شيء ..وقد تم ترحيل قائد العصابة إلى صنعاء وله عدة قضايا والآن ملفه يجهز لترحيله إلى النيابة المتخصصة وقد وصلت القضايا الموجودة في ملفه إلى الآن حوالي (40) قضية تتنوع مابين القتل والسلب والنهب والتقطع والسرقة وغيرها.

■ رغم ضبط هذه العصابة فلا تزال جرائم السلب والنهب والتقطع والقتل العمد والاقتتال داخل المدينة وخارجها والسطو المتواصل على الأراضي والاحتراب عليها قائمة والتي كانت حصيلة آخرها ثمانية قتلى؟

■■ نعم لا يزال هناك قلق امني وليس انفلاتاً امنياً كما قلت في سؤالك الأول والقلق هو ناتج عن عدم تعاون المواطن الطيب والسوي مع توجيهات وزارة الداخلية ممثلة بإدارة أمن المحافظة وذلك من ناحية مظاهر انتشار السلاح وعدم الإبلاغ عن الجرائم والمتورطين فيها، وبالنسبة للقضايا التي حصلت أخيراً بسبب الأراضي وهذه ظاهرة موجودة في أكثر عواصم محافظات الجمهورية ونحن واحدة منها فهي نتيجة لعدم وجود توافق مابين الأوقاف وأراضي وعقارات الدولة فكل منهما في واد يسبح، يعني هناك ازدواجية في عملهما ويصدرون المذكرات للمواطنين كل على حدة، فهذا يملك من جهة وذاك يؤجر من جهة أخرى، مما يؤدي إلى حدوث نزاعات ومواجهات مسلحة واقتتال فيما بين المواطنين، وانتشار ظاهرة الحصول والسطو على الأراضي وذلك بسبب مكتب أراضي وعقارات الدولة ومكتب الأوقاف والإرشاد بالمحافظة اللذان لم يعملا من أجل الوصول إلى حل جذري لمشاكل الأراضي وأين حد كل منهما، ونحن قد قمنا بضبط من قاموا بارتكاب الجرائم التي حصلت مؤخراً وتمكنت الأجهزة الأمنية من القبض على (7) أشخاص مطلوبين على خلفية مقتل مواطنين بسبب نزاعات على الأراضي وسنتوصل إن شاء الله إلى بقية الجناة.

■ قبل محاولة اغتيالكم سبق أن دعوتم منظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية والقبلية والمشايخ لصياغة قانون عرفي أو ما يسمى قاعدة عرفية بحسب العادات والأعراف القبلية، تنص على مصادرة السلاح نهائيا على من يحمله بالمدينة من قبل الأجهزة الأمنية، ما تفسيرك لهذه الدعوة ومدى نجاحها.. وهل يعني لجوؤكم للعرف القبلي فشلكم وعدم قدرتكم على منع حمل السلاح بالمدينة..؟

■■ نحن نصحح ما قلناه على أساس أنه ليس هناك قانون صريح يمنع حمل السلاح أو إلى الآن لم يفعل بالطريقة السليمة، وما نزلت هي عبارة عن توجيهات من وزارة الداخلية وبناءً على البرنامج الزمني الذي ينزل لضبط الأسلحة فنحن قمنا بحملات أمنية لمنع حمل السلاح وكانت ايجابية وكان هناك تعاون مسبق من قبل الشخصيات الاجتماعية المتواجدة بالمحافظة إلا انه حدثت بعض الأشياء التي

عدم وجود قانون يحمي الجندي أثناء أداء واجبه يشكل عائقاً كبيراً أمام قيام الأمن بمهامه ويجعل الجندي سلبياً

لا تحمد عقباها بخصوص إعادة انتشار السلاح بالمدينة، ودعوتنا إلى صياغة قانون عرفي أو ما يسمى قاعدة عرفية حسب العادات والتقاليد القبلية تكون على أساس أن تنص على مصادرة السلاح نهائياً على أي شخص يحمله داخل المدينة، ويوقع عليها كل المشايخ والشخصيات الاجتماعية والقبلية وعقال الحارات وأعضاء مجلس النواب والسلطة المحلية والأجهزة الأمنية بالمحافظة واذا ما تم الاتفاق على هذه القاعدة سيؤدي ذلك إلى الحد من انتشار هذه الظاهرة.

■ هل يعني لجوؤكم كأمن إلى العرف القبلي أنكم غير قادرين على تفعيل قانون منع حمل السلاح بالمدينة؟

■■ لا ليس القصد هذا.. بل يجب تفعيل هذا القانون من المصدر يعني أن يكون رئاسياً وبعدها تصدر التوجيهات الصارمة إلى الفروع على أساس أن يمنع نهائياً وسيتم التعامل معه بجدية.

■ يعني هل القانون الآن لا يجري التعامل بموجبه ..وغير موثوق فيه..أو ماذا ينقصه للقيام بمهامكم؟

■■ يوجد فيه ثغرات من الناحية العملية كونها تحد من صلاحيات الأجهزة الأمنية في منع ومصادرة السلاح.. وإنما هناك توجيهات تصدر بمنع مرور أي واحد بالسلاح بينما توقع تصريحات بحمله لأشخاص ما.. لماذا لا يمنع على الناس كلهم. صغاراً وكباراً..، وبدون استثناء.. لكننا نتفاجأ بأن فلان معه تصريح وعلاناً لا يوجد معه تصريح وهكذا وكلهم يحملون السلاح، إضافة لعدم وجود نص صريح في القانون اليمني يسمح للأجهزة الأمنية بمصادرة السلاح على الذين يحملونه وهذا ما يقف عائقاً أمام الشرطة في القيام بمهامها في الحد من ظاهرة حمل السلاح، والأهم من ذلك أنه لا يوجد قانون يحمي الجندي أثناء أداء واجبه؟

■ وما الحلول والمعالجات لمنع حمل السلاح من وجهة نظرك؟

اذا نزلت توجيهات صارمة بمنع حمل السلاح مثلما حصل بأمانة العاصمة عندما بدأ الحوار ونزلت وحدات أمنية بالكامل لمنع السلاح بدون استثناء.. فإذا وصل هذا الموضوع للمحافظات سيتم منعه نهائياً من المدن.

■ وماذا يستدعي قبل الحملات الأمنية لمنع السلاح لأجل عدم الاصطدام مع الأمن؟

■■ المطلوب من منظمات المجتمع المدني أن تتعاون في هذا الجانب وتعمل عملية تثقيفية وتوعوية من خلال محاضرات وندوات في أوساط المجتمع وخاصة الشرائح المستهدفة التي لا تزال تحمل السلاح، وتثقيفهم وإقناعهم بترك حمل السلاح ..كونها أصبحت ظاهرة مزعجة لجميع الناس.

■ وكيف تنظر لدور منظمات المجتمع المدني في التعاون مع الأمن للحد من انتشار السلاح ؟

■■ نحن بصدد التواصل مع منظمات المجتمع المدني وكان لنا لقاء معهم قبل فترة واتفقنا معهم أن نبقى على تواصل على أساس أن يرتبوا مواضيع ولقاءات سواءً مع الشخصيات الاجتماعية أم مع المشايخ ومع أعضاء مجلس النواب ونحن سنحضر في أي وقت يتم استدعاؤنا من قبلهم لطرح ما يهمنا كأمن.

■ إلى جانب انتشار السلاح بالمدينة، يلاحظ إطلاق الأعيرة النارية والألعاب النارية في الأعراس بشكل كثيف ومخيف.. لماذا لم يتم إنهاء هذه الظاهرة خاصة وأنكم سبق أن قلتم في بداية العام الحالي بأنكم ستطبقون خطة أمنية ستقوم بتنفيذ حملات أمنية لمنع حمل السلاح والتجوال به بالمدينة ومصادرته .. لكننا اليوم نرى عكس ذلك بزيادة انتشار السلاح والانفلات الأمني..ولا نعلم عن تنفيذ الخطة والحملات الأمنية وإلى أين وصلتم في الحد من ذلك؟ وكم تم ضبطها قطع سلاح ومن يحملها؟

■■ لقد قمنا بضبط العديد من الأسلحة واستمرار ظاهرة انتشار السلاح وبعض المظاهر السيئة سببه أنه كما اسلفنا سابقاً لا يوجد قانون يحمي الجندي أثناء أدائه واجبه ولهذا يكون الجندي سلبياً ..وأذا ما وجد القانون الذي يحمي رجال الشرطة أثناء أدائهم واجبهم تكون الأمور المعنوية لدى الجندي في السماء ..لأنه حالياً يخرج الجندي في مهمات بحسب توجيهات النيابة والمحكمة ومن ثم يدخل السجن اذا ما حدثت مواجهات واشتباكات مع المنفذ عليهم ورفضهم المثول للدولة والعدالة.

مكتبا أراضي الدولة والأوقاف والإرشاد وراء مشاكل الأراضي والاقتتال عليها بالمحافظة

■ وكيف ستواجه شرطة ذمار التقطعات على الطرقات وانتم لم تتمكنوا من القبض على عصابة ببني سلامة تمارس إرهاب المسافرين والتقطع لهم ليل نهار ونهب ممتلكاتهم وترويعهم تحت تهديد السلاح والقوة.ما تعليقك على ذلك؟

■■ بالنسبة لنقيل بني سلامة قد تم قتل أكثر من أربعة من قطاع الطرق وضبط أكثر من (15) شخصاً تم تحويلهم للنيابة المتخصصة ، وبعد ذلك حصلت مشكلة وأدت إلى مقتل ضابط وأثنين من أفراد الأمن، فقمنا بإنزال حملة أمنية عليهم إلا أنهم تمكنوا من الهروب وضبطنا واحداً منهم .. وما زالت المتابعة مستمرة للقبض على باقي العصابة.. فنحن بإمكانيتنا المتواجدة لن نتساهل في ضبط أي شخص كان يقلق الأمن والسكينة العامة.

■ وكيف تجدون الوعي الأمني لدى المواطنين والحملات التوعوية الأمنية بالمحافظة وما مداها؟

■■ نحن قمنا بحملة وطنية توعوية وكانت الأمور طيبة لكن الفوضى الموجودة التي لا يدري أحد من سببها وكثرة السلاح والمسلحين تتطلب تكاتفاً منا جميعاً وليس الأمن فقط ؟ لكن المواطن نفسه يكون ملتزماً ويكون عنده الوعي أن حمل السلاح ظاهرة سيئة ترجعه للخلف (40) سنة.

■ ظاهرة التقطعات القبلية في الطرق الرئيسية بالمحافظة شكلت قلقا للمجتمع فما الذي قمتم به للحد من هذه الظاهرة ومنع حدوثها ؟

■■ نحن نتابع قضايا التقطعات ونحاول حلها واحدة تلو الأخرى بالتعاون مع الأخ محافظ المحافظة والآن لدينا قضية تقطع ما بين ذمار والضالع ومن قبلها كانت هناك بين ذمار وإب ولحج وقد تم حلها وهذه ظاهرة ليست في ذمار بل موجودة في جميع محافظات الجمهورية لكننا وبتعاون المواطن الشريف الذي يقوم بإبلاغنا في حينه نستطيع أن نعيد سيارته وقد أعدنا عدة سيارات لأصحابها ممن يتعرضون للتقطع.

■ كذلك قضية الثأر إلى أين وصلتم في إنهائها ؟

■■ نحن كان لدينا قضية ثأر في الحداء وبتعاون الناس الطيبين وصلنا إلى صلح لمدة ستة أشهر ما بين الرشدة وبني عاطف إلا أن هناك من لا يروق لهم

المتنفذون يشكلون إقلاقاً للأمن والاستقرار ويجب ضبطهم أينما وجدوا

ذلك فتدخلوا وحاولوا إشعال الفتنة وأدى ذلك إلى هدم الصلح وحصل ماحصل .ولكننا مستمرون في المتابعة لإعادة الصلح ووقف نزيف الدماء.

■ قضية الحفر العشوائي للآبار وعدم تجاوبكم مع الشكاوى والتوجيهات العليا لضبط المخالفين حسب قول المواطنين ما صحة ذلك ؟

■■ نعم هذه قضية حصلت بمديرية مغرب عنس وقد تم ضبط المخالفين وتحويلهم الى نيابة المخالفات وجهات الاختصاص وليس من المنطق أن نتقاعس عن عملنا ولا نقوم بواجبنا فهذا غير صحيح فقد أدينا واجبنا وعلى النيابة أن تستكمل إجراءاتها.

■ وما هي الصعوبات والعوائق التي تواجهكم وتقف عائقاً أمام عملكم ..وما الحلول والمعالجات في وجهة نظركم ؟

■■ المتنفذون هم من يشكلون الصعوبات والعراقيل أمام الأمن ويقلقون الأمن والاستقرار والسكينة العامة في المجتمع ، أما الحلول فيجب ضبط المتنفذين أينما وجدوا، في جميع عواصم المحافظات ومن ضمنها محافظتنا لكي ننعم وينعم المواطن بالهدوء والأمن والاستقرار والسكينة العامة.

■ ما هي الكلمة التي تحب قولها في نهاية هذا اللقاء ..ولمن تحب أن توجهها .. ؟

■■ رسالتي للأخوة المشايخ والشخصيات الاجتماعية والشخصيات المتنفذة أن يرحموا هذا الوطن وألاّ يعبثوا به وأن يكونوا قدوة صالحة يقتدي بها الجميع.

لقطات أمنية

القبض على مطلوب بقضية سرقة

تمكنت شرطة القاهرة من ضبط المطلوبين أمنياً المدعوة (و ، م ، ف) والمدعوة (هـ ، ع ، ح) والمدعو (أ ، م ص) داخل شقة قاموا باستجارها في منطقة القاهرة مديرية المنصورة .
يذكر أن الثلاثة مطلوبين لأمن أمانة العاصمة بقضية سرقة مجوهرات ومبلغ وقدره (6) ملايين ريال يمني، وتم إيداعهم السجن وإشعار أمن أمانة العاصمة .

سرقة سيارة

ابلغ شرطة المدارة المواطن(ع ، ح ع) منازل الطيارين عن قيام مجهولين بسرقة سيارته نوع كرولا أجرة عندما كانت متوقفة بجانب منزلة .
وقيد البلاغ وتم التعميم على جميع النقاط والدوريات والمحافظات بضبط السيارة ومن عليها والمتابعة مستمرة.

أخبار الجرائم

إيطالي ينقل الإيدز إلى زوجته عمداً

■ مدريد/متابعات:

شرعت محكمة إيطالية، في محاكمة متهم إيطالي يدعى ستيفانو سالا، بتهمة «إصابة شخص بأضرار خطيرة مؤدية إلى حالة مرضية غير قابلة للعلاج»، بعد أن نقل داء السيدا " الإيدز" إلى زوجته المغربية، التي كانت تجهل مرضه. واكتشفت الزوجة المغربية، البالغة من العمر 38 سنة، إصابتها بداء السيدا صدفة، بعد مرور شهور من الزواج، ليتضح لها أن زوجها، البالغ من العمر 46 سنة، كان على علم بمرضه سنة كاملة قبل إصابتها، غير أنه فضل مواصلة علاقته الجنسية معها دون احتياطات.
وطلبت المغربية، مؤازرة من قبل محامي، من هيئة المحكمة بمحكمة فاريزي، شمال ايطاليا، للطلاق من زوجها لأسباب تتعلق بالعنف المتعدد في حقها وإصابته بداء فقدان المناعة. وأفادت مصادر مطلعة أن المغربية ارتبطت بالإيطالي منذ 2006، وكانت تعيش، قبل زواجها، مع أسرتها.
وبعد مرور سنوات قليلة على زواجهما، بدأت المغربية تشعر بأعراض المرض، وتدهور حالتها الصحية، ولهذا قامت بفحوصات معمقة أظهرت أنها مصابة بداء فقدان المناعة. وحين أشعرت زوجها الإيطالي بنتائج الفحوصات، أنكر إصابته بالمرض، إلى غاية إجباره على الفحص سنة 2008، إذ تم اكتشاف إصابته، فرضي الطرفان بتقبل الوضع، لكن الايطالي ظل يعامل زوجته معاملة سيئة.
وأضافت المصادر نفسها أن الزوج كان يعنفها حتى في الشارع، ما دفع المرأة إلى طلب الطلاق سنة 2011.
وخلال فترة القيام بإجراءات الطلاق، اكتشفت الزوجة شهادة طبية باسم الزوج تعود إلى 14 أكتوبر 2005، تبين أنه مصاب بداء السيدا " الإيدز"، وكان على علم بمرضه حتى قبل زواجهما، الشيء الذي جعل الزوجة المغربية تقدم بلاغا إلى وكيل نيابة فاريزي، مفاده أن الزوج نقل إليها فيروس الإيدز عن قصد، ويقوم بضربها في البيت وفي الشارع العام. وبعد الاستماع الى الزوجة المغربية من قبل الوكيل العام، قرر بدوره إحالة المتهم على المحكمة.